ا المحاضرة7الدور الاقتصادي للمقاولاتية

هدف المحاضرة :

- ✓ أن يتعرّف الطالب على الدور الاقتصادي للمقاولاتية

تمهيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فقد بينت الإحصائيات ا لمنشورةفيالولايات المتحدة الأمريكية إن من بين21مليون مشروعا هنالك ما يقارب 20.5مليون أي نسبة 98 % من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية. وتعمل هذه المشروعات في كل المجالات الاقتصادية على الرغم من أغلبها 64 %يرتكز فيتجارة التجزئة والخدمات كما أنه على المستوى العالمي نجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة كبيرة حيث أنهاتمثل 90% تقريبا 65من المؤسسات في العالم وتشتغل مابين50 % إلى60 % من القوى العاملة في العالم.

عرفت السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بالمقاولة، حيث بينت دراسات عديدة مساهمة هذه الأ خيرة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وذلك بتأثيره المباشر والايجابي على الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص شغل جديدة ودائمة،المهمة الأساسية للمقاولة هي إنتاج القيمة و التي تتمثل في الخدمات و المواد المطلوبة من المجتمع وينتج عن هذه العملية ربح صافي لكل الذين ساهموا في العملية, والهدف الأساسي من تلبية حاجيات المجتمع هو الرفاه الإجتماعي فالمقاولة بهذا تحول عوامل الإنتاج وما شابهها إلى مواد استهلاك.

كما تساهم المقاولة في تطوير النسيج الاقتصادي و تحسين نوعية الحياة في المجتمعات التي تمارس فيها أنشطتها سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الوطني أو الدولي و المقاولة بهذا تسعى دائما لتحسين أدائها و القدرة على الابتكار و تحقيق الجدوى الاقتصادية, فقيمة المقاولة تساوي قيمة الإنتاج الذي حققته للمجتمع و للمستهلكين وهي إنتاج القيمة المضافة

1-الدور الاقتصادي للمقاولاتية

أ على المستوى المحلي

-رفعالكفاءةالإنتاجيةوتعظيمالفائضالاقتصادي

تعتبر المقاولات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض ا لاقتصادي، ففي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 97٪ من مجموع المؤسسات، و تساهم بـ 31٪ من القيمة المضافة الإجمالية، وفي فرنسا، فتمثل المؤسسات التي تشغل أقل من 250عاملا 99.8٪ من مجموع المؤسسات وتحقق 46٪ من رقم الأعمال الإجمالي للمؤسسات، و تساهم بـ 53٪ من القيمة المضافة الإجمالية، وفي كوريا الجنوبية تساهم 67المؤسسات الصغير ة والمتوسطة بأكثر من 25٪ من القيمة المضافة الإجمالية

-تنويعالهيكلالصناعي

تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولا ت التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

-تدعيمالتنميةالإقليمية

تتميز المقاولات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الانتشار الجغرافيفي المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، فهي لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكو ينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة.

والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.

ب:على المستوى العام

-معالجةبعضالإختلالاتالاقتصادية

تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل أعمال المقاولة على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة .بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة. العمل لذلك تستغني عن استيراد ا لتكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهضة.

-تنميةالصادرات

إن تنمية الصادرات تعتبربمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها

وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبير ة، فالاستثمارات التي

كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

-جذب المدخرات

تتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيتحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للد ولة ، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل ا لو ظيفي الحكومي العام ، كما أنها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار ، مما يرفع من إنتاجية العامل باستمرار ، بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التخفيف من ا لإسراف والضياع على المستوى الوطني ، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم النائج المحلي وتنوعه ، بشموله العديد من المنتجات البديلة ، أو المكملة.

-تكوين الكوادر الفنية والإدارية :

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تكوين رأس المال البشري، وذلك بتامين ا لحصول على تدريب

اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في ا لدول النامية بالندرة ونقص

الإمكانات، فضلا على أنها وان وجدت فهي غالبا ما تكون محدودة الخبرة.

جذب المدخرات :

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين ا لذين لا يستخدمون النظام المصرفي، ولكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف ان طلب الصناعات الصغيرة

والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فان المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع

من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في

البنوك، وهكذا فان انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار

المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التيتحرمهم من الإشراف المباشر على ا ستثماراتهم .